عشر سنـوات على احتلال العراق

١٠ – ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣

الطائفية السياسية كأداة للتدخّلات الإقليمية تخوم الطائفية وأدلجة الهوية

انعكاسـات الجيوبولتيـك

عبد الحسين شعبان

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائية

الطائفية السياسية كأداة للتدخّلات الإقليمية تخوم الطائفية وأدلجة الهوية

انعكاسات الجيوبولتيك

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.
يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

توطئة ٤

الطائفية والتدخّل الخارجيّ..... ٦

الراهن في أسئلة الهوّية والطائفية..... ٨

أزمة الهوّية..... ١١

هوّيةٌ واحدةٌ أم هوّياتٌ؟..... ١٥

الطائفية وذيولها ١٨

الطائفة والطائفية ٢٠

مسودة

توطئة

غالبًا ما يجري الحديث عن تسييس الهوّيات العامّة، ولا سيّما تديينها أو تطييفها، بمعنى مذهبتها، ويستخدم ذلك أداةً مؤثّرةً في الصراع القائم، السياسيّ ، حتّى وإنْ اتّخذ صورةً دينيةً أو طائفيةً. وتعود أسبابه إلى تراكم الكثير من المشكلات المتعلقة بمحاولة التسيّد وفرض الهيمنة باسم الدين أو الطائفة على السلطة والمجتمع، تجسيدًا لمصالحَ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ، تتخّذ من الدين أو الطائفة، شعارًا لها أو عنوانًا لحركتها، خصوصًا للحصول على مكاسبَ أو امتيازاتٍ، حتّى وإنْ اختفت وراء شعاراتٍ جذّابةٍ.

وبالطبع فإنّ غياب مبادئ المساواة وضعف المواطنة وعدم الاعتراف بالتنوّع الثقافيّ: الدينيّ أو الإثنيّ أو اللغويّ أو غيره من الحسابات ذات الخصوصية والتمايز، هو الذي يقف في الغالب خلف انبعاث الهوّيات الفرعية أو الخاصّة، تفلتًا من الهوّية العامّة الجامعة من ضغط استخدامها السلبية بدلًا من الخصوصية، والشعور بالانتماء إلى رابطةٍ خاصّةٍ قوميةٍ أو دينيةٍ أو غير ذلك، ولعل هذا ما رافق التغييرات التي حصلت في أوروبّا الشرقية، على نحوٍ شديدٍ، خصوصًا بعد سنواتٍ من الكبت والهيمنة والشمولية المركزية.

ولعلّ أولى انعكاسات حركة التغيير هو انتعاش هذه الخصوصية على نحوٍ واضحٍ في العالم العربيّ بمعناها الإيجابيّ المتعلّق بالحقوق أو بمعناها السلبيّ الذي يقود إلى الانقسام والتباعد، وقد حفّزت تلك التغييرات الجدل لدرجة الصراع أحيانًا بين الهوّيات المختلفة والمتعدّدة.

وفي كلّ الأحوال تستخدم الطائفية السياسية، والجهات التي تقف خلفها، الشحن الطائفيّ بالاتّجاه الذي يؤدّي إلى التمترس والاستقطاب حتّى وإنْ قاد إلى الانعزالية أحيانًا، بزعم الدفاع عن " الطائفة" أو ردّ مظالمَ عنها، أو الوقوف بوجه التهميش والعزل أو غير ذلك من المبرّرات، بغضّ النظر إنْ كان بعضها صحيحًا ومبدئيًا، لكنّه ينمّي في الوقت نفسه الشعور بالاختلاف والتعارض، الذي يصبح أحيانًا وسيلة من وسائل الانعزال أو التقوقع، ولا سيّما من جانب الهوّيات التي تشعر بالاستهداف، علاوةً على التجاوز عليها في الماضي أو في الحاضر، أو من جانب هوّياتٍ أخرى، تشعر بالاستعلاء بزعم الأغلبية أو الأفضلية، أو

امتلاك الحقيقة، وإنْ كانت " أقليةً" فإنّها تسعى إلى إخضاع الهوّيات الأخرى إليها أو التسيّد عليها لأسبابٍ مختلفةٍ.

البحث الذي نقدّمه ينطلق من ملاحظة الاتّصال والانفصال بين هوّياتٍ تجمعها الثقافة والعيش المشترك، ولا سيّما عناصر الدين أحيانًا واللغة في أحيانٍ أخرى أو كليهما، إضافةً إلى التاريخ المشترك، بل والمصير المشترك في الكثير من الأحيان، ولكن قد تكون لكلّ هوّيةٍ خصوصيتها، الأمر الذي يطرح مشكلة الهوّيات المتعدّدة في مجتمعٍ موحّدٍ، وهنا فالأمر لا يقتصر على وجود هوّيةٍ واحدةٍ جامعةٍ ومانعةٍ بحيث تلغي الخصوصية والتنوّع، بل هناك هوّياتٌ متعدّدةٌ وثقافاتٌ مختلفةٌ، حتى وإن وجدت في مجتمعٍ واحدٍ، لكنّه مكوّنٌ من تعدّديةٍ أساسها روافدُ لثقافاتٍ متعايشةٍ ومتنوّعةٍ، تشكّل المشهد القائم، الموحّد وليس الواحد.

وتلعب الامتدادات الجيوسياسية دورها في التأثير على الهوّيات، ولا سيّما الفرعية منها، وخصوصًا إذا لم يكن الاعتراف بها على قدم المساواة مع الهوّيات الأخرى، الأمر الذي يثير بعض عناصر النزاع بينها وتحاول القوى الخارجية أحيانًا الضرب على هذا الوتر الحسّاس الذي يجد بعضهم وسيلة "حماية" له أو هكذا يتصوّر، وإن كان غالبًا ما يكون بثمنٍ باهظٍ، وقد جرت محاولاتٌ غربيةٌ للتدخّل في شؤون الدولة العثمانية تحت عنوان " حقوق الأقليات"، ومثل هذا الأمر يكتسب بعدًا جديدًا في الوقت الحاضر، تحت عنوان "التدخّل الإنساني" أو "لأغراضٍ إنسانيةٍ"، وبغضّ النظر عن استخدام موضوع الهوّيات وسيلةً للتدخّل الخارجيّ، فإنّ لهذه الهوّيات خصوصياتٍ وتمايزاتٍ لا بدّ من احترامها من خلال الاعتراف بحقوقها والتعامل معها على أساس المساواة التامّة والمواطنة الكاملة، ولا سيما إذا أريد وقف الاختراقات الخارجية، فالطائفية السياسية يمكن أنْ تكون أداةً للتمدّد الإقليميّ والأجنبيّ، خصوصًا في ظلّ بيئةٍ تشجّع على ذلك، وتحت هذه الخيمة يجري الحديث عن استقطاباتٍ جيوبوليتيكيةٍ، استنادًا إلى مذاهبَ وامتداداتٍ طائفيةٍ، و مصالحَ سياسيةٍ واقتصاديةٍ وإستراتيجيةٍ، سواء كان تغليفها بإطارٍ مذهبيٍّ أو بدونه، لكنّها تستثمر الطائفة كجزءٍ من صراعٍ سياسيٍّ إقليميٍّ على عموم دول المنطقة.

الطائفية والتدخّل الخارجيّ

يفسّر اشتداد ظاهرة الطائفية السياسية في العقود الثلاثة ونيّف الماضية في العراق بصورةٍ خاصّةٍ، وفي المنطقة بصورةٍ عامّةٍ، باحتدام التوتّر والصراع الداخليّ، مثلما أنّ هناك عواملَ خارجيةً، إقليميةً ودوليةً مؤثّرةً فيه، سواءً بالتشجيع عليه بما يؤدّي إلى إضعاف المجتمعات والدول، أو استثمارها لأغراضٍ خاصّةٍ، من خلال التدخّل المباشر أو غير المباشر.

وبقدر ما للظاهرة سماتها المعاصرة والراهنة، فلها خلفياتٌ تاريخيةٌ، منظورةٌ أو غير منظورةٍ، يجري التعكّز عليها لإحياء الصراع وتأجيج نار الفتنة والاحتراب، الذي يتّخذ أحيانًا بعدًا مسلّحًا أو عنفيًا، وصولًا إلى موجة الإرهاب التي ضربت المنطقة تحت يافطاتٍ مذهبيةٍ وتكفيريةٍ في إطار الفعل وردّ الفعل.

ومثلما يقلّل البعض من دور العامل الخارجيّ ولا سيما الإقليميّ ويعتقده عنصرًا ثانويًا أو هامشيًا في نشر وتعميق الطائفية السياسية، فضلًا عن استخدامها كأداةٍ للتدخّلات الإقليمية، بهدف فرض الهيمنة والنفوذ، فهناك من يبالغ به لدرجة يعتقده العامل الحاسم، مشدّدًا على أنّ الطائفية السياسية بضاعةٌ مستوردةٌ، وخصوصًا في السنوات الثلاثين ونيّف الأخيرة، ولا سيّما بعد الثورة الإيرانية العام ١٩٧٩، تلك التي تعمقت ما بعد الاحتلال، خصوصًا بصيغة **بول بريمر**، الحاكم المدنيّ الأميركي للعراق، الذي أسّس مجلس الحكم الانتقاليّ، وفقًا لمحاصصاتٍ بين "الطوائف" و"الإثنيات"، عابرًا عن قصدٍ وسابق إصرارٍ، على الهوّية الجامعة للمجتمع العراقيّ، الموحّد والمتنوّع في الآن[١].

شهدت ظاهرة الطائفية السياسية انتعاشًا في العراق بعد الاحتلال، بصورةٍ خاصّةٍ، وفي عددٍ من البلدان العربية الأخرى، ولا سيّما في لبنان وكذلك **سورية**، خصوصًا بعد الحراك الشعبيّ الذي شهدته منذ أواسط آذار/ مارس ٢٠١١، إضافةً إلى بعض دول الخليج. ولعلّ تفشّي هذه الظاهرة أو استفحالها على هذا النحو السريع، لم يكن بمعزلٍ عن الموجة الإسلامية بصورةٍ عامّةٍ والثورة الإيرانية بصورةٍ خاصّةٍ، إضافةً إلى

---

[١] بول بريمر، **عام قضيته في العراق** (بيروت: دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٦). ومراجعتنا للكتاب نشرت في **مجلة المستقبل العربي** (تموز/يوليو ٢٠٠٦).

الحرب العراقية – الإيرانية، التي كانت الحاضنة لتفقيس بيض الطائفية في المنطقة، حتى وإن كانت الطائفية موجودةً قبل ذلك، علمًا بأنّ هناك فارقًا شاسعًا بين الطائفة والطائفية [٢].

وبقدر ما ينظر إلى الظاهرة على أنها معاصرةٌ وراهنةٌ، فهي بلا أدنى شكٍّ تمتد إلى فترة الصراع على الحكم في الدولة الإسلامية، أيْ أنّ لها بعدها التاريخيّ الذي يستثمر ويوظّف بما يخدم أهداف الحاضر، سواءً بين الأديان أو بين الطوائف أو المذاهب المؤلّفة منها والمنقسمة عليها، وإنْ كان توزّع المجتمع الدينيّ إلى طوائفَ ومدارسَ فقهيةٍ واجتهاداتٍ خاصّةٍ أمرًا طبيعيًا، بل ينمّ عن تعدّديةٍ فقهيةٍ وفكريةٍ، وهو دليل غنًى وتنوّعٍ، في حين أنّ الطائفية تعصّبٌ وتطرّفٌ ومحاولةٌ لإلغاء الآخر أو تهميشه، ولعلّ النهج الطائفيّ يحمل في ثناياه، بغض النظر عن الرغبات، بعدًا إقصائيًا واستعلائيًا، خصوصًا إذا كان عنفيًا، الأمر الذي يهدّد الهوّية العامّة التي تقوم عليها الدولة– الأمّة، بما يمثّل أخطارًا حقيقيةً لوحدتها وتنميتها ولتحقيق أهدافها في الحرية والتقدّم والعدالة الاجتماعية، مثلما يضعف استعدادها لمواجهة التحدّيات الخارجية.

إنّ بحث الظاهرة الطائفية في تخومها، وخصوصًا استثمارها إقليميًا، يستهدف وضع توجّهٍ إستراتيجيٍّ عابرٍ للطوائف، على أساسٍ وطنيٍّ موحّدٍ، ولا سيّما محاولة تجاوز أدلجتها وهو الاتّجاه الذي اتّخذ بعدًا إقليميًا للتمدّد السياسي، خصوصًا بعد فشل الدولة القومية ونكوص المشروع اليساريّ والتجاوز على التنوّع الثقافيّ، في ظلّ مركزية الدولة من جهةٍ، بصيغتها ما بعد مرحلة الاستقلال وفي ظلّ حاملٍ أيديولوجيٍّ مركزيّ أساسه الإسلام السياسيّ من جهةٍ أخرى، خصوصًا في ظلّ صعوده على المستوى العالميّ كجزءٍ من العامل الدينيّ.

وبقدر ما كانت الطائفية نتاج الانقسام الداخليّ التاريخيّ، ولا سيّما بين السلطة والمجتمع، كانت بفعل العامل الخارجيّ، الإقليميّ تتعمّق لتظهر بصورتها الجديدة، كأداةٍ للانقسام المجتمعيّ وتساوقًا مع الانقسام الإقليميّ ومصالحه الأيديولوجية والقومية (السياسية والاقتصادية والمذهبية)، بل أصبحت وسيلة احترابٍ إقليميةً وليست داخليةً فحسب، في الوقت نفسه.

---

[٢] عبد الحسين شعبان، ندوة إسطنبول في ٢٠١٢/٧/٧، بعنوان "العراق والتحدّيات المهددة للكيان والوجود"؛ وبحث بعنوان "الطائفية والهوية: الاختلاف والمشتر ك الإنساني"، مركز الرافدين للدراسات الإستراتيجية (راسام).

يتناول البحث موضوع الطائفية والهوّية، خصوصًا الأوهام التي سادت لدى أوساطٍ كثيرةٍ بما فيها خارج نطاق التوجّه الإسلاميّ، من خلال صراع أو جدل الهوّيات الفرعية، وكيف كانت الهوّية تتشكّل بحامليها: الدين واللغة؟ وما علاقة السياسة بالطائفية والدين؟ والطائفية والعنصرية؟ والطائفية والضدّ النوعيّ؟ وتشكيلات ما قبل الدولة؟ والفرق بين الطائفة والطائفية؟ ثمّ انعكاس كلّ ذلك على توظيف الطائفية كأداةٍ للتدخّل الإقليميّ والخارجيّ.

وسيكون ذلك بربط موضوع الجنسية والمواطنة والهوّية ودور العامل الخارجيّ، ولا سيّما: الاحتلال البريطانيّ للعراق بين أعوام ١٩١٤– ١٩١٨، وقيام المملكة العراقية العام ١٩٢١، أو الاحتلال الأميركيّ العام ٢٠٠٣، لنتوقف عند الجدل والصراع الطائفيّ، وارتباطاته الإقليمية.

الراهن في أسئلة الهوّية والطائفية

طرحت الموجة العالمية الثانية للتغيير التي اجتاحت بلدان أوروبّا الشرقية، وبعض دول أميركا اللاتينية (أواخر الثمانينيات) مسألة الهوّية على بساط البحث على نحوٍ شديدٍ، خصوصًا العلاقة بين الهوّية "Identity" والمواطنة "Citizenship" والجنسية "Nationality"، فضلًا عن فروعٍ لهذه العناوين الرئيسة، مثل الدين والطائفة والعرق واللغة، ولا سيّما للجماعات والمكوّنات الدينية والطائفية والقومية والسلالية واللغوية وغيرها، والتي تمثّل بمجموعها ما يمكن أنْ نطلق عليه التنوّع الثقافيّ لمجتمعاتنا.

وإذا كانت موجة التغيير الأولى والانتقال الديمقراطيّ قد استكملت في السبعينيات، بعد القضاء على دكتاتورية سالازار في البرتغال، وموت فرانكو في إسبانيا، والانقلاب على حكم الجنرالات في اليونان، فإنّ المسار الديمقراطيّ اللاحق، اندفع باتّجاه الاستقطاب الكونيّ القائم آنذاك، والمعروف بنظام القطبية الثنائية والصراع الأيديولوجيّ، وسباق التسلّح الذي شهدته الحرب الباردة، إلاّ أنّ تصدّع النظام الدوليّ الذي أقيم في أعقاب الحرب العالمية الثانية قاد إلى حالةٍ جديدةٍ، وربّما غير مألوفةٍ من الاندفاع القوميّ والدينيّ والطائفيّ واللغويّ، وكلّ ما له علاقةٌ بالخصوصيات، إلى درجةٍ بالغة الشدّة، وبما تحمل من تناقضاتٍ فيها الإيجابيّ والسلبيّ؛ ففي **الأوّل** يأتي تلبيةً للدفاع عن الحقوق ومبادئ المساواة والمواطنة، وفي **الثاني** يؤدّي إلى تشظّي المجتمعات وانقسام الوحدات الكيانية والدول وانبعاث الهوّيات الفرعية على حساب الهوّية العامّة، سواءً كانت

قد تكوّنت ونشأت على نحوٍ طبيعيٍّ وعبر تطورٍ تدريجيٍّ طويل الأمد، أو أنّ عناصر تكوّنها كانت موقوتةً ومرهونةً بأوضاعٍ خاصّةٍ، ليس بعيدًا عنها بعض عناصر الإكراه والتسيّد في ظلّ أنظمةٍ تسمح بذلك.

وإذا كانت الموجة الثالثة للتغيير عالميًا قد وصلت إلى العالم العربيّ، متأخّرةً أكثرَ من عقدين من الزمان، بسبب وجود "إسرائيل" واستمرار الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، ولاسيما بالتنكّر لحقوق الشعب العربيّ الفلسطينيّ العادلة والمشروعة، فضلًا عن وجود النفط، وهو الثروة الناضبة التي يسيل لها اللعاب، والتي بسببها حيكت المؤامرات وأطيحت أنظمةٌ وحكوماتٌ، واندلعت نزاعاتٌ وحروبٌ على مدى عقودٍ من الزمان (وهما ليسا موضوعاً لبحثنا)!، فإنّ عاملاً آخرَ يضاف إلى إسرائيلَ والنفط ساهم في تعثّر وصول الموجة العالمية الثانية للتغيير إلى العالم العربيّ.

ولعلّ هذا العامل يتعلّق بعدم الاستعداد الاستراتيجيّ الدولي للقوى المتنفذّة لاستيعاب عملية التغيير كما حصل في أوروبّا الشرقية، فلم تكن متهيئةً آنذاك، للدخول في مواجهاتٍ على جبهتيْن كبيرتيْن دون أنْ يعني ذلك الافتئات على نضال وتضحيات دعاة التغيير العرب، لكنّه من الناحية الموضوعية، فإنّ القوى المتسيّدة في العلاقات الدولية مثلما حاولت في السابق، فهي تحاول الآن التعاطي مع المستجدّات والمتغيّرات من مواقع مصالحها.

وبغضّ النظر عنما حصل، فإنّ العالم العربيّ لم يكن يعيش في عزلةٍ كاملةٍ، وجرت إرهاصاتٌ متعدّدةٌ لعملية التغيير، بل إنّ بعض شظايا الموجة الثانية، السلبية بصورةٍ خاصّةٍ، وصلت إلى منطقتنا، وترافق ذلك مع صعود نبرة الخطاب الطائفيّ والإثنيّ والدينيّ، فضلًا عن النظرة الخاطئة والمعالجات القاصرة للتعامل معها من جانب الأنظمة الشمولية أو الاستبدادية أو المحافظة، الأمر الذي أدّى إلى ردود فعلٍ سلبيةٍ زادت من حدّة الاستقطاب والتنافر السياسيّ المجتمعيّ بما يعزّز الاحتقان والشحن الطائفيّ، كلّما سنحت الفرصة له [٣].

ولعلّ هذا ما واجه "الربيع العربي" وما سيواجهه لاحقًا، ويعتمد على حلّه إيجاد وسائلَ مناسبةٍ لاستعادة الهوّية الوطنية الجامعة التي تقوم على أساس المواطنة المستندة إلى الحرية والمساواة والعدالة

[٣] عبد الحسين شعبان، **الشعب يريد... تأملات فكرية في الربيع العربي** (بيروت: دار أطلس، ٢٠١٢).

والمشاركة، إذ بدونها ستبدو المواطنة شاحبةً وخاويةً، لأنّها ستكون ناقصةً ومبتورةً ولا تلبّي طموح المكوّنات المختلفة، فضلًا عن ذلك، فالمواطنة المتساوية هي شرطٌ، لا غنَى عنه للدولة العصرية المنشودة، وذلك ما يطرح أسئلةً ساخنةً بشأن الهوّية، ولا سيما في العراق، تلك التي تعرّضت إلى عملية تدميرٍ منهجيةٍ بعد الاحتلال الأميركي في العام ٢٠٠٣، وبصيغة نظام الحكم المنبثقة عنه، وعبر تشكيلاتها المختلفة، ابتداءً من مجلس الحكم الانتقاليّ، وصولًا إلى الأزمة الراهنة التي لا تزال تعصف بالعملية السياسية برمّتها، وخصوصًا استمرار احتجاجات محافظات الأنبار وصلاح الدين والموصل وديالى وكركوك وبعض مناطق بغداد، إضافةً إلى تململٍ في العديد من محافظات الوسط والجنوب.

إنّ استمرار التقاسم الوظيفيّ ونظام المحاصصة الطائفيّ– الإثنيّ، واستبعاد معايير المواطنة والكفاءة والمساواة أوجد تربةً خصبةً لحالات رفض مشروعةٍ، خصوصًا بعد عشر سنواتٍ من الاحتلال الأميركيّ، ومن تعاظم النفوذ الإيرانيّ في العراق، حيث وصلت البلاد إلى طريقٍ مسدودٍ، فلم يعد بالإمكان أنْ يستمرّ الوضع على ما هو عليه في ظلّ استمرار الإرهاب والعنف الذي حصد أرواح مئات الآلاف من العراقيّين، وضعف هيبة الدولة، واستشراء الفساد الماليّ والإداريّ، واستمرار عمليات الإقصاء والتهميش، خصوصًا في إطار قانون المساءلة والعدالة، الذي شمل عشرات الآلاف من المواطنين، ولا سيّما في وظائفهم وتقاعدهم، علاوةً عن حقوقهم المدنية والسياسية، واعتماد المُخبر السرّي الذي راحت ضحيته الآلاف من البشر، والركون إلى المادة ٤ من قانون الإرهاب التي تحكم بالإعدام واستخداماتها الكيدية والثأرية، وهي ما يطالب به المتظاهرون على مدى الأشهر الثلاثة الماضية.

إنّ سياسة التمترس الطائفيّ، وفي ظلّ غياب المواطنة واستهداف المكوّنات الثقافية، دفعت المجتمع العراقيّ إلى المزيد من التفتّت والشعور بعدم الثقة، خصوصًا للمجموعات الثقافية الأصغر والتي سيعني استهدافها محاولة استئصالها أو تهجيرها [٤].

فماذا نعني بالهوّية؟ وهل الهوّية بركة مغلقة ومياه راكدة أم أنها أرخبيل مفتوح وجداول متّصلة؟[٥]

---

[٤] عبد الحسين شعبان، **المسيحيون والربيع العربي** (إربيل: دار آراس، ٢٠١٢).

[٥] أدونيس، **موسيقى الحوت الأزرق: الهوية، الكتابة، العنف** (بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٢).

وتتفرّع عن هذا العنوان أسئلةٌ أخرى مهمّةٌ من قبيل ما يلي:

- هل الهوّية جوهرٌ قائمٌ بذاته؟ أم أنّها تتأثّر بما حولها؟
- هل الهوّية ثابتةٌ أم متغيّرةٌ؟
- هل الهوّية كاملةٌ ونهائيةٌ وساكنةٌ؟ ومعطىً سرمديّ؟ أم أنّها متحرّكةٌ وديناميةٌ؟
- هل هي هوّيةٌ واحدةٌ أم هوّياتٌ متعدّدةٌ؟ وما هي العلاقة بين الوحدة والتنوّع؟
- ما هي ثوابت الهوية؟ أليست اللغة والدين من ثوابت الهوّية؟ وماذا عن عناصر الهوّية المتغيّرة مثل العادات والفنون؟
- ثمّ هل يمكن تغيير الهوّية؟ كيف ومتى؟ وهل يأتي التغيير دفعةً واحدةً أم عبر تراكمٍ تدريجي طويلِ الأمد ؟ وهل تتفاعل الهوّيات مع بعضها؟
- هل لدينا أكثرُ من هوّيةٍ؟ وهل هناك نزاعٌ بين الهوّيات أحيانًا باستعادة كتاب الروائي اللبناني المبدع أمين معلوف **الهويات القاتلة؟**[٦] أم أنّ الهوّيات يمكن أنْ تتعايش؟ ولكن متى وكيف؟[٧]
- وغالبًا ما ننسى أنْ نسأل في غمرة استغراقنا بأمور مجتمعاتنا: هل تعاني المجتمعات المتقدّمة من أزمة هوّياتٍ؟ أم أنّ المسألة مقتصرةٌ على البلدان المتخلّفة؟ وأين ندرج موضوع الهوّية في أيّ اختصاصٍ؟

وقد وجدت نفسي وأنا أبحث في الهوّية من خلال حقولٍ مختلفةٍ مثل:

١- القانون: وذلك في علاقة الهوّية بالمواطنة والجنسية، وعلاقة كلّ ذلك بالوطن من خلال (التشابك والاختلاف) في الهوّيات أحيانًا.

---

[٦] قارن: أمين معلوف، **الهويات القاتلة** (عمان: دار ورد للطباعة والنشر، ١٩٩٩).

[٧] قارن: محمد عابد الجابري، **العولمة والهوّية الثقافية** (كتاب جماعي)، **العرب والعولمة** (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٩٧.

٢- السياسة: بما له علاقةٌ بالعقائد والأفكار! وماذا عن الهوّيات السياسية أو الأيديولوجية؟

٣- علم الاجتماع السياسيّ- السوسيوثقافيّ، بما له علاقةٌ بالمجتمعات المصغّرة والمجتمعات الكبرى (أي الخاصّ والعامّ).

٤- حقوق الإنسان، عند البحث عن الحقوق، ولاسيما في إطار مبادئ المساواة والمواطنة.

٥ - علم النفس ، في تكوين نفسية الإنسان وعلاقته مع الآخر وشعوره بالانتماء والولاء.

٦- الجغرافيا والتاريخ، وامتداداتهما. وعلاقة الداخل والخارج، ولا سيّما من خلال الجيوبوليتيك وقد استثمر العنصر الخارجي (موضوع الهويّة) لإثارة النعرات والتدخّل، خصوصًا للكيانات الفرعية، وهو وإنْ كان تعكّز على "كلام حقّ يُراد به باطلٌ"، لكن السبب يكمن في الشعور بالاضطّهاد والتمييز أيضًا، المصحوب بالإلغاء أو التهميش.

٧- العلاقة الخاصّة بين : الهوّيات الفرعية و الهوّية العامة، سواءً كانت علاقة احترامٍ وتعايشٍ أم علاقة عداءٍ أو خصومةٍ [٨].

أزمة الهوّية

لقد انشغلتُ في موضوع الهوّية والطائفية من زاويتين:

الأولى تتعلّق بأزمة الدولة العراقية المعاصرة منذ تأسيسها في العام ١٩٢١ وحتى الاحتلال في العام ٢٠٠٣، وفي ما بعد الاحتلال بين أعوام ٢٠٠٣-٢٠١٣، وهي أزمةٌ لا تزال مستفحلةً ومفتوحةً وعليها تداخلاتٌ خارجيةٌ كثيرةٌ، ولا سيما تلك الإقليمية.

[٨] انظر: عبد الحسين شعبان، **جدل الهوّيات في العراق، الدولة والمواطنة** (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)، ص ١٥ وما بعدها. وقارن: حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٠٩. وقارن كذلك: محمود أمين العالم، "مفهوم الدولة"، **مجلة العربي**، العدد ٤٣٧ (نيسان/ابريل ١٩٩٥).

ابتدأت الأزمة مع أول قانونٍ للجنسية العراقية الصادر في العام ١٩٢٤ (أي قبل صدور القانون الأساسيّ العام ١٩٢٥)، والذي اشترط إضافةً إلى الجنسية "شهادة للجنسية العراقية"، التي وضعت على درجتيْن "أ" و"ب" وما ترك ذلك من انعكاساتٍ سلبيةٍ على مجمل قوانين الجنسية لاحقًا، وهو أمر وجدته غريبًا، وحسب اطّلاعي على قوانين الجنسية في العالم، فلم أجد بلدًا يستوجب الحصول على شهادة للجنسية بعد الجنسية.

والثانية تتعلّق بهدر حقوق الإنسان "للأقليات"، وإنْ كانت الانتهاكات عامّةً، فإنّ ما يقع على المكوّنات الثقافية والمجموعات القومية والدينية وغيرها، كان مضاعفًا ومزدوجًا ومركّبًا، وقد ترك تأثيراتٍ خاصّةً على كيانياتها، ولا سيّما بفعل التداخل الإقليميّ ومحاولات التوظيف الخارجية.

وعندما اندلعت الحرب العراقية- الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ انتعشت الخطابات المذهبية "التاريخية والمعاصرة" الصريحة والمغلّفة، وحملت أفعالًا وردود أفعالٍ، وخاصّةً إثر تفاقم عمليات القمع والاضطهاد التي تجلّت بعمليات تهجير نحو نصف مليون عراقيٍّ إلى إيران بحجّة التبعية الإيرانية، وبفعل النشاط الخارجيّ أيضًا، ولاسيما محاولة تصدير الثورة الإيرانية. وكنت قد توقّفت عند بعض هذه المظاهر من خلال شهاداتٍ مختلفةٍ مسلّطًا الضوء على القوانين والقرارات النافذة، وذلك في كتاب خاصٍّ بالجنسية بعنوان "**من هو العراقي**"؟[٩] وقبله كتاب "**عاصفةٌ على بلاد الشمس**" العامّ، وشاركت في أبحاثٍ مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي UNDP، بخصوص الهوّيات ولاحقًا الأمن الإنسانيّ، ومؤسّسة الديمقراطية في "كندا"، ولا سيما في ما يتعلّق بموضوع الحوار والجدل بين الهوّيات الكبرى والهوّيات الفرعية، وموضوع الالتباس والإشكال بشأن جدل أم صراع الهوّيات، وخصوصًا بعد الموجة الطائفية الحادّة التي ضربت المجتمع العراقيّ عقب الاحتلال، وبالتحديد في العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وما رافقها من قتلٍ على الهوّية وعمليات تهجيرٍ ونزوحٍ وهجرةٍ لا تزال قائمةً حتى الآن[١٠].

---

[٩] صدر كتاب **من هو العراقي؟** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠١)، أما كتاب **عاصفة على بلاد الشمس**، فصدر قبله عن الدار نفسها (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٤).

[١٠] محاضرتنا في جامعة وترلو (كندا) عام ٢٠١٠ بعنوان:

"Identities and Cultural Diversity- state and citizenship in Iraq."

ولا شكّ أنّ في الكثير من المجتمعات ذات التعدّدية والتنوّع، هناك هوّياتٌ فرعيةٌ وهوّياتٌ عامّةٌ. والهوّية الفرعية هي نتاج شعورٍ بالانتماء على أساسٍ قوميّ أو إثنيّ أو دينيّ أو طائفيّ أو لغويّ أو سلاليّ أو تاريخيّ أو غير ذلك. ومثل هذا الشعور فرديّ أحيانًا، وفي أحيانٍ أخرى تعبيرًا جماعيًا لفئةٍ أو مجموعةٍ من الناس، في حين أنّ الهوّية العامّة هي المشترك الجامع بين الهوّيات الفرعية، والهوّية الكبرى التي تشكّل محور الهوّية العامّة وليس حاصل جمع الهوّيات الفرعية.

وهناك فرقٌ بين الوحدة والواحدية (من الممكن أنْ نكون مجتمعًا واحدًا ولكن بهوّياتٍ متعدّدةٍ، فقد يكون هناك مجتمعٌ واحدٌ، ولكنّ هويته ليست واحدةً، وإنّما يشترك بهوّيةٍ عامّةٍ ويمتاز بهوّياتٍ فرعيةٍ، أيْ أنّ الهوّيات العامّة تتشكّل تاريخيًا كهوّيةٍ طوعيٍ، واتّحادٍ اختياريٍّ. وبهذا فهي تختلف عن الهوّية الإكراهية المفروضة، وكلّما كان المجتمع متسامحًا وقوانينه أقرب إلى تلبية الحقوق، كلما انحسرت ظاهرة الطائفية أو ضعف دورها، والعكس صحيحٌ، كلّما كانت القوانين والممارسات السائدة أقربَ إلى عدم الاعتراف بالحقوق أو التنكّر لها أو تميل إلى التهميش والإقصاء، كلّما ساهم ذلك في اندفاع وتمترس القوى الطائفية، وهي معادلةٌ تكاد تكون الأكثر اختبارًا من تجارب أوروبّا الشرقية والبلدان العربية، والعراق منها على وجه التحديد، حيث كان المجتمع أكثرَ تسامحًا، لهذا تسمع أحيانًا من العديد من العراقيّين والعرب، بأنّهم لم يكونوا يعرفون من هو الشيعيّ، ومن هو السنّي وما الفرق بينهما؟ حيث كانا يجتمعان في إطار بوتقةٍ واحدةٍ هي الوطن، لكنّ غلطة بعض القوانين والتشدّد في ممارساتٍ ظالمةٍ دفعت الاتّجاهات الطائفية لاستغلالها وزادت في أمر استقطابها القوى الإقليمية التي شكّلت حاضنةً لها.

وهناك سؤالٌ مهمّ هل الهوّية ثابتةٌ أم متغيّرةٌ؟ أيْ هل أنّها ثابتةٌ ومتكاملةٌ ودون تغييرٍ بكونها معطًى سرمديًا، ساكنًا: مثل الدين، واللغة، أم هي تخضع لنوعٍ من التغيير في كلٍّ من الفهم والتفسير.

وحسب رأيي فإنّ بعض عناصر الهوّية تتغيّر، مثل العادات، والفنون، حذفًا أو إضافةً، ولا سيما علاقاتها مع الثقافات والهويات الأخرى، تأصيلًا واستعارةً: وهذه المتغيّرات لا تأتي دفعةً واحدةً بالطبع، بل تجري عملية

التحوّل بصورةٍ تدريجيةٍ، تراكميةٍ طويلة الأمد. والأمر ينطبق على تفاعل وتداخل الهويات، ولا سيما عناصر التأثير.[١١]

هوّيةٌ واحدةٌ أم هوّياتٌ؟

لعلّ الثقافة هي الوعاء الذي يستوعب ويجسّد الهوّية، خصوصًا الشعور بالانتماء. وهي التي توالف بين القيم المتراكبة والمتفاعلة مع الآخر أيضًا، ولا سيما إنسانيًا، ومع التقاليد والعادات، التي تعكس سلوك وحياة الناس.

إنّها مثل الكائن الحيّ الذي يخضع لقوانين التطور الحياتية ذاتها.

ولكن كيف تتشكّل الهوّية؟ إنّها تواؤمٌ بين عناصرَ معرفيةٍ وأنساقٍ ومعتقداتٍ وقيمٍ ومعاييرَ.

وعلى المستوى الفرديّ فإنّ لكلّ فردٍ هوّيته وخصوصيته. أمّا على المستوى الجماعي: فهناك المشترك الإنسانيّ للجماعة الإنسانية. وعلى المستوى الوطنيّ– القوميّ، فهناك الهوّية العامّة.[١٢]

إن الجدل والصراع، ناجمٌ عن احتدام ونزاعات هوّياتٍ: دوليًا – داخليًا. فهل سيختفي صراع الهوّيات في المجتمعات المتقدّمة أمْ أنّه يستمرّ حتّى وإنْ كانت مجتمعاتٍ ديمقراطيةً وقائمةً على أساس المساواة والمواطنة؟

الرأي عندي أنّ صورة الصراع ستختلف، والأدقّ أنّ حلّه سيكون أكثر سلميةً ولا عنفيةً من مجتمعاتنا، والسبب هو التعايش والاعتراف بالآخر واحترام الخصوصيات وحقوق الجميع والمساواة على أساس المواطنة، أيْ غياب البعد الاستئصاليّ والإقصائيّ من جدل الهويات، أيْ الجانب العنفيّ والعسكريّ، لكن ذلك لا يمنع من ظهوره بصورٍ مختلفةٍ، بما فيها استمراره، بل وتصاعده وهو ما تشهد عليه تجاربُ دوليةٌ

---

[١١] شعبان، **جدل الهويات في العراق**.

[١٢] قارن: تركي الحمد، **هوّية بلا هوّية: نحن والعولمة** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨)؛ وكذلك: برهان غليون، وسمير أمين، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة** (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩)؛ وكذلك قارن: جورج طرابيشي، "عولمة الثقافة"، **مجلة أبواب**، العدد ١٥ (صيف ٢٠٠٠).

كثيرةٌ لدولٍ كانت موحّدةً وبها هوّياتٌ متعايشةٌ، فإذا بها تصطرع وتحترب وتتنافر، فقد اندلع النزاع: في يوغسلافيا حين اتّخذ بعدًا حربيًا وقتاليًا لاحقًا، وهو ما حصل في الاتّحاد السوفيتيّ أيضًا واستمرّ بصورٍ مختلفةٍ، كما استمرّ في إيرلندا (بريطانيا) واتّخذ صورًا أخرى في: كيبك (كندا) وكورسيك (فرنسا) والباسك (إسبانيا) و(جنوب إيطاليا) وبلجيكا التي حاولت حلّه عبر الفيدرالية، لكن هذه الفيدرالية المبنية على أساسٍ ديمقراطيٍّ، لم توقف عجلة الصراع، الذي قد ينتهي ديمقراطيًا وسلميًا إلى دولتين، خصوصًا الاختلاف بين الوالونيّين (الناطقين بالفرنسية) والفلامانيّين (الناطقين بالهولندية)، مثلما حصل الانفصال المخملي في تشيكوسلوفاكيا العام ١٩٩٣.

وإذا كان الميل الأكبر إلى الحلول السلمية في البلدان المتقدّمة، فلأنّ دور الرأي العامّ كبيرٌ جدًّا، علاوةً على ضمان حقوق المواطنة وتأكيد مبدأ المساواة دون تمييزٍ، ويعود الأمر إلى درجة التقدّم الاجتماعيّ ودور التعليم والتربية المجتمعية في اتّباع طريق اللاعنف، في حين أنّ المجتمعات اللاديمقراطية (البلدان النامية بصورةٍ خاصّةٍ ومنها البلدان العربية) تعاني من صراع الهوّيات الذي يتّخذ بعدًا حربيًا وعسكريًا في الغالب، وهناك أمثلةٌ كثيرةٌ على هذا الصعيد.

لقد أصبح التعايش في الدول المتقدّمة أمرًا معترفًا به ومصانًا قانونًا وممارسةً، والتعايش جزءٌ من الثقافة العامّة المتسامحة، لكنّ ذلك ليس كلّ الصورة، فهناك صورٌ أخرى اندلع فيها العنف بهمجيةٍ منقطعة النظير مثلما هي مذبحة سريبرينيتسا[١٣] في العام ١٩٩٥ حيث قُتل فيها نحو ثمانية آلاف مواطنٍ مسلمٍ من البوسنة والهرسك، والتي تذكّر بمجزرة حلبجة[١٤] العام ١٩٨٨ التي قضى فيها نحو خمسة آلاف مواطنٍ

[١٣] مذبحة سربرنيتسا، مجزرة شهدتها البوسنة والهرسك سنة ١٩٩٥ على أيدي القوات الصربية وراح ضحيتها نحو ٨ آلاف شخص ونزح عشرات الآلاف من المدنيين المسلمين من المنطقة. تعتبر هذه المجزرة من أفظع المجازر الجماعية التي شهدتها القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. تم تحميل رادوفان كارادیتش الزعيم السياسي لصرب البوسنة والجنرال راتكو ملاديتش الذي قاد المليشيا الصربية، بالإضافة للعديد من القادة السياسيين والعسكريين وشبه العسكريين مسؤولية عمليات قتل المدنيين وتشريدهم.

[١٤] قصفت مدينة حلبجة في إقليم كردستان العراق ١٦-١٧ آذار/ مارس ١٩٨٨ بغاز الخردل وبالسلاح الكيماوي ويقدّر عدد الضحايا بنحو ٥ آلاف كردي وقد اتهمت الحكومة العراقية في حينها، على الرغم من أن بعض التقارير الأمريكية اتهمت إيران، لكن واشنطن عدلت عن روايتها الأولى وعادت واتهمت بغداد بها، وهو ما فعله الأوروبيون أيضاً، ولا سيّما في مؤتمر انعقد في باريس عام ١٩٨٩.

كرديّ، وهي تذكّر بالعديد من جرائم الاحتلال في العراق والمجازر المرتكبة فيه، والتي تعتبر الفلوجة رمزها[١٥].

أخلص بعد هذا لنقد بعض مواقفنا، فقد عاشت أربعة أوهام معنا:

الوهم الأول– إن الدول الصناعية والمتقدّمة الديمقراطية حلّت مسألة الهوّية، بإقرار مبادئ المواطنة، فضلًا عن مبادئ التسامح الذي تحوّل من الدائرة الدينية والطائفية، إلى الدائرة الثقافية، خصوصًا الاعتراف بالتعدّدية والتنوّع، ولا سيما في ظلّ اعتقاد التسامح حالةً قانونيةً وليست أخلاقيةً أو سلوكيةً فحسب. لكنّ مثل هذا الحلّ كان ناقصًا ومبتورًا، ولهذا فإنّ الموجة الثانية للتغيير طرحت مسألة الهوّية الدينية والإثنية والطائفية إلى حدودٍ كبيرةٍ، خصوصًا الشعور بالتمايز والخصوصية، الذي سيبقى حاجةً إنسانيةً، ولا سيما بالانتماء.

الوهم الثاني– إنّ تحقيق المواطنة الكاملة والمساواة التامّة في الدول الديمقراطية المتقدّمة، ولا سيّما في ظلّ الرفاه الاجتماعيّ يدفع صراع الهوّيات إلى الخلف مقابل صعود مبادئ المواطنة، لكنّ ذلك مثلما تبيّن التجربة لم ينهِ الصراع أو الجدل أو التفكير في خياراتٍ وبدائلَ لانبعاث الهوّيات الفرعية، ولعلّ الحاجة الإنسانية للتفكير بصورةٍ أرقى للاجتماع الإنسانيّ، ولطريقة التعبير عنه ستظلّ قائمة ما زال الإنسان موجودًا، وهي تتطوّر معه في إطارٍ قانونيٍّ واجتماعيٍّ وثقافيٍّ وجزءٌ من ممارسةٍ إنسانيةٍ سلوكيةٍ متواصلةٍ ولا نهائيةٍ.

الوهم الثالث– إنّ الدول الاشتراكية السابقة حلّت مسألة الهوّية، حتّى اعتقدنا أنّ ألمانيا الديمقراطية أصبحت أمّةً منفصلةً عن الأمّة الألمانية، وهو ما تبنّاه دستورها في العام ١٩٧٧ بحكم نظامها الاجتماعيّ، لكن هذا الوهم سرعان ما أثبت قصر النظر، بلْ وأدّى لدى فريقٍ من الذين كانوا ينظرون إلى التجربة

[١٥] تعرضت مدينة الفلوجة إلى عملية عقاب جماعي من جانب القوات الأمريكية مرتين، الأولى في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ عندما كانت ردة فعل أبناء الفلوجة شديدة إزاء الاحتلال الأمريكي والاعتداء على كرامة سكانها وإهانتهم، حيث تم قتل أربعة من قوات المرتزقة من شركة بلاك ووتر الأمريكية. وتكبد الجيش الأمريكي في هذا المعركة خسائر جسيمة. أما معركة الفلوجة الثانية فقد وقعت في الفترة ما بين 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 و٢٣ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، وقد شاركت بها القوات العراقية والبريطانية بجانب القوات الأمريكية ضد سكان الفلوجة، التي ظلّ الاحتلال والحكومات المتعاقبة تعتبرها مدينة مشاغبة. وقد استخدم اليورانيوم المنضب ضد سكان الفلوجة وعدد من المدن العراقية وترك تأثيره اللاحق في الأوضاع الصحية وتفشي بعض الأمراض السرطانية، إضافة إلى أمراض نادرة.

الاشتراكية بوصفها قوةً مثل ونموذجٍ رائدٍ، إلى القنوط واليأس والإحباط، خصوصًا بعد أن اندلعت الموجة الدينية والطائفية، بكلّ بدائيتها في العديد من الدول الاشتراكية السابقة.

الوهم الرابع– إنّ جدل الهوّيات ينحصر في العالم الثالث، لكن ذلك ليس صحيحًا بالكامل فقد استطاعت بلدان "عالم ثالثية" أنْ تجد طريقها الخاصّ إلى الديمقراطية وتجد حلولًا لقومياتٍ وأديانٍ ولغاتٍ متعدّدةٍ، مثل الهند، التي لها هويتها الموحّدة، مع الهوّيات المتعدّدة الدينية والطائفية والإثنية السلالية واللغوية، المختلفة والمتعايشة والمتصالحة في الآن. وهناك تجاربُ أخرى على هذا الصعيد، والمسألة مرهونةٌ بنوع نظام الحكم من جهةٍ، و من جهة أخرى الخيارات المجتمعية ودرجة التوافق الثقافيّ، ووسائل التعبير عن الشعور بالتميّز والخصوصية.

الطائفية وذيولها

على الرغم منْ أنّ الجميع يبرئ نفسه من تهمة الطائفية، أو يحاول إلصاقها بالآخرين، أو نسبتها إلى سلوكٍ وتصرّفٍ فرديٍّ أحيانًا، أو إيجاد ذرائعَ ومبرّرات تأريخيةٍ على المظلومية أو الحق في التسيّد وسعى لإحقاق الحقّ وتعويض الإجحاف والغبن، بادّعاء تمثيل الطائفة أو النطق باسمها، مع تأكيداتٍ بملء الفم بنبذ الطائفية أو استنكارها وفي أحيانٍ أخرى اعتقادها "جريمةً بحقّ الشعب والوطن"[١٦]، لكن هذه الدعاوى وإنْ اقترنت أحيانًا برغباتٍ صادقةٍ، إلاّ أنّها تعود وتصطدم بوقائعَ مريرةٍ وقيودٍ ثقيلةٍ، تكاد تشدّ حتّى أصحاب

[١٦] أعدّ الباحث مشروع قانون لتحريم الطائفية وتعزيز المواطنة في العراق، واقترحه على الفاعليات والأنشطة السياسية والحقوقية ومؤسّسات المجتمع المدني للمناقشة وإبداء الرأي، وقد تجاوب معه عدد من الحقوقيين والمحامين والباحثين وأبدوا ملاحظات حول المشروع، بهدف تكييفه ليصبح أمر تشريعه يسيرًا لاحقًا، علمًا بأن الصيغة الأولى للمشروع نشرت ضمن كتاب للباحث بعنوان "جدل الهوّيات في العراق – الدولة والمواطنة" الصادر عن الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠. وقد تم تكييف المشروع لاحقًا وفقاً للقوانين العراقية النافذة، ولهذا ورد فيه ما يفضي إلى عقوبة الإعدام التي يعارضها الباحث، بل ويدعو إلى إلغائها! الأمر الذي رغب في تثبيته كملاحظة مرافقة لمشروع القانون، الذي يدعو إلى تحريم وتجريم الطائفية وفي الوقت نفسه تعزيز وتوثيق المواطنة.

الدعوات المخلصة إلى الخلف، إنْ لم تتهمهم، أحيانًا بالمروق والخروج على التكوينات والاصطفافات المتوارثة.

ولعلّ بعض العلمانيّين والحداثيّين، انساقوا وراء مبرّراتٍ أو تسويغات تحت شعار الواقعية السياسية والاجتماعية التي تقضي انخراطهم في إطار الحشد الضخم من كتلٍ بشريةٍ هائلةٍ تذكّر بعصر المداخن، تحرّكها زعاماتٌ مستفيدةٌ بإثارة نزعاتها البدائية إزاء الغير أو رغبةً في الهيمنة، سواءً مع هذا الفريق أو ضدّه، إذ لا يمكن محاربة الطائفية بطائفيةٍ أخرى ضدّها، فالطائفية هي الطائفية، والمطلوب والمهمّ تطويقها قانونيًا ومحاربتها اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا، وفضح دعاتها والمتستّرين عليها، سواءً من الداخل أو من الأطراف الإقليمية وإعلاء شأن المواطنة والوطنية واحترام الحقوق وعدم التمييز بديلًا عنها.

وكان الفيروس الطائفيّ شديد التأثير في العراق، ولا سيّما بعد الاحتلال، مثلما هو إلى حدودٍ كبيرةٍ في لبنان، وإنْ لم يقتصر الأمر على هذين البلدين فحسب، بل إنّ اتّجاهًا نحو التشظّي الطائفيّ والمذهبيّ والإثنيّ والتمترس الدينيّ، قد أصبح جزءًا من خصوصيات المرحلة، وقد تجلّى ذلك بما تعرّض له المسيحيّون في العراق[١٧] وكذلك الأيزيديون والصائبة المندائيون وغيرهم، والأمر يمتدّ إلى بلدان أخرى أيضًا، فبعد تشبثات بحلولٍ عسكريةٍ أضاع الحكم السودانيّ ثلث السودان، ولكن النبرة ذاتها مستمرّةٌ، ودفعت نزعات التهميش في اليمن نصفه الجنوبيّ إلى "طلب" الانفصال بعد أنْ ذهب هو إلى الوحدة، وبعد رفضٍ للدستور العراقي لأنّه يقرّ بالفيدرالية، وإذا نجد هناك تشبثًا بها، كأقاليمَ بعد استعصاء العملية السياسية، بل مناقلةً في المواقف بين الأطراف السياسية تبعًا لمصالحَ أنانيةٍ ضيّقةٍ.

وستكون هذه المسألة مطروحةً بحدّةٍ في سورية، حيث يحتدم الصراع الطائفيّ في إطار مشاريعَ تقسيميةٍ متعدّدةٍ، زادها بأسًا أعمال العنف والصدام خصوصًا ضد الاحتجاجات السلمية التي استمرّت لبضعة أشهرٍ من اندلاع الثورة في سورية ١٥ آذار /مارس/ ٢٠١١، ولعلّ عدم التوصّل إلى حلّ سياسيّ وسلميّ ساهم في إغراق البلاد بدوامةٍ من العنف الذي لا حدود له، خصوصًا، وأنّ جزءًا منه مصحوبٌ بانفلاتات مذهبيةٍ.

---

[١٧] شعبان، **المسيحيون والربيع العربي**.

والأمر لا يختلف بالنسبة إلى أقباط مصرَ، الذين ظلّوا يشتكون من حكم حسني مبارك لعقودٍ من الزمان، وإذا بالقسم الأكبر منهم يصوّت إلى أحمد شفيق آخر رئيس وزراء لما قبل الثورة. أمّا في شمال أفريقيا، ولا سيما في الجزائر والمغرب فقد اتّسمت الهوّية وجدلها وصراعها بعدًا آخر في ما يتعلّق بالمسألة الأمازيغية، وإنْ كان الاعتراف بها أخذ صورًا ثقافيةً، ولا سيّما في السنوات الأخيرة، لكنّها لا تزال تشكّل واحدةً من عناصر التوتّر دون حلولٍ ومعالجاتٍ سلميةٍ وديمقراطيةٍ واعترافٍ بالحقوق، خصوصًا وهناك ما يواجه الثقافة العربية والثقافة المحلية عمومًا، التحدّيات "الفرانكفونية" التي لا تزال مؤثّرةً على الرغم من مرور أكثر من خمسة عقودٍ من التعريب.

المسألة تتعلّق بالموقف من الأقليات والتنوّع الثقافيّ والدينيّ والطائفيّ والإثنيّ وغير ذلك، وإذا كان البعض يبرّر الانخراط بما هو قائمٌ من تقسيمات ليست بعيدةً عن الاستقطاب الطائفيّ، باسم الواقعية وعدم العزلة، فهناك من استطاب بعض الامتيازات التي حصل عليها باسم الطائفة أو بزعم تمثيلها، أو التنظير لكيانيتها تحت أسماءٍ مختلفةٍ، سواءً كانت أقاليمَ أو فيدرالياتٍ أو كانتونات لا فرق في ذلك.

الطائفة والطائفية

لا بدّ من التفريق بين الطائفة والطائفية، فالأولى هي تكوينٌ تاريخيٌ وامتدادٌ اجتماعيٌ وإرث طقوسيٌ تواصل عبر اجتهاداتٍ فقهيةٍ ومواقفٍ نظريةٍ وعمليةٍ. اختلط فيها ما هو صحيحٌ ومنفتحٌ، بما هو خاطئٌ وانعزاليٌ أحيانًا، لكنّها تكوينٌ أصيلٌ وموجودٌ وتطوّرٌ طبيعيٌ، وليس أمرًا ملفّقًا أو مصنوعًا، في حين أنّ الطائفية، توجّهٌ سياسيٌ يسعى للحصول على امتيازاتٍ أو مكافآتٍ باسم الطائفة أو ادّعاء تمثيلها أو إثبات تمايزات عن الطوائف الأخرى، حتّى وإنْ كان بعضها فقهيًا أو شكليًا، وأحيانًا مفتعلًا وتغريضيًا بهدف الحصول على المكاسب، وإنْ أدّى الأمر إلى التباعد والافتراق والاحتراب، علاوةً عن زرع الأوهام عن "الآخر"، بصورة العدو أو الخصم، وبالتالي خلق حالةٍ من الكراهية والعداء، في رغبةٍ للإقصاء والإلغاء، بعد التهميش والعزل، مرورًا بالتحريم والتأثيم، وإنْ تطلّب الأمر التجريم أيضًا، فتراه لا يتورّع من التوّغل حيث تتحقّق المصالح الذاتية الأنانية الضيّقة، وإنْ تعارضت مع مصلحة الوطن والأمّة.

وبعض هؤلاء المنخرطين في البغضاء الطائفية أو الحقد والكراهية لا علاقة لهم بالدين، فهم غير متديّنين، فكيف يتعصّبون للطائفة إنْ كانوا غير متديّنيين أو حتّى مؤمنين أصلًا، وهو ما أطلق عليه عالم الاجتماع العراقي علي الوردي "طائفيّون بلا دين"[١٨]، وفي العراق راجت في فترة ما بعد الاحتلال بصورةٍ خاصّةٍ الاحتماء بالطائفية أو السعي للانضواء تحت جناح الكتل والأحزاب والمجاميع الطائفية، بهدف الحصول على المكاسب والامتيازات، وليس بعيدًا عن ذلك مراعاة الدور الإقليميّ، ولا سيّما لإيران من جانب الفريق الحاكم، وأحيانًا لدول أخرى مثل تركيا وبعض دول الخليج من جانب فريقٍ آخر، بزعم القرب أو البعد المذهبيّ.

وعانت بلادنا العربية من هذه الظاهرة الطائفية الانقسامية، بسبب ضعف الثقافة الإسلامية من جهةٍ، وضعف الثقافة المدنية الحقوقية من جهةٍ أخرى. وبسبب موروثٍ تاريخيٍّ، وقراءةٍ مغلوطةٍ للتراث الإسلاميّ بفرقه وفقهه وجماعاته المجتهدة، بل إنّ هناك أوهامًا تاريخيةً ألصقت ببعض مفاصل التاريخ بما فيها تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعة وما بعدهم. وينسى هؤلاء أنّ الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (الفاروق) كان يردّد: لولا عليّ لهلك عمر، ولا سيما استشاراته في الكثير من القضايا القضائية وما يتعلّق بالحُكم والسياسة ودلالاتهما وأبعادهما في ظرفٍ ملموسٍ.

ولعل المذاهب الفقهية الإسلامية نشأت متقاربةً وانتقلت بعض الأحكام من هذا المذهب إلى ذاك، تبعًا للأوضاع من جهةٍ، وللتأثيرات التي قد تقع عليها من جهة أخرى . فقد كان الفقيه والعالم الكبير أبو حنيفة النعمان تلميذًا نجيبًا للفقيه الضليع الإمام جعفر الصادق، وهما قطبان لمذهبيْن أساسيّين في العالم الإسلاميّ، المذهب الحنفي (السنّي) والمذهب الجعفري (الشيعيّ الاثني عشريّ) حيث يشكّل الأول "أغلبيةً" ساحقةً، في حين يشكّل الثاني "أقليةً" متميّزةً، ولا سيما في بعض البلدان التي يكون فيها أكثريةً، أمّا المذهب الشافعي والمالكي فلهما حضور في شمال أفريقيا وبلدانٍ أخرى، في حين أنّ المذهب الحنبلي هو خامس هذه المذاهب الأساسية.

[١٨] علي الوردي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٦٥).

وإذا كان الاصطفاف عقليًا واجتهاديًا، فإنّ العلاقة التي ينبغي أنْ تسود بين المذاهب والطوائف ينبغي أنْ تكون هي الأخرى عقليةً وسلميةً، وعلى أساس المشترك الإنسانيّ والوطنيّ والعروبيّ والإسلاميّ، وليس وفقًا لمصالحَ سياسيةٍ أنانيةٍ ضيّقةٍ، تريد دفع الأمور باتّجاه الافتراق الذي لا عودة فيه ولا إمكانية لإعادة لحمته، ولعلّ بعض أمراء الطوائف سيكونون هم المستفيدون من هذا الانقسام والتناحر، طالما يؤمّن لهم زعاماتهم وامتيازاتهم، وحتى تفاهماتهم مع أمراء الطوائف في الأطراف الأخرى.

بين الطائفية والمواطنة فرقٌ كبيرٌ وشاسعٌ، والمواطنة ليست طائفيةً حتى وإنْ انتمى المواطن إلى طائفةٍ أو عبّر عن اعتزازه بها، لكنّه لا ينبغي أنْ يزدري الطوائف الأخرى، إلّا أنّ الأساس الذي يربطه بالمواطن الآخر هو الوطن والمواطنة والحقوق المتساوية، المتكافئة، والمشترك الإنسانيّ، وإذا ما أقرّ الجميع ذلك وفق دستورٍ ينظّم علاقة المواطن بالدولة، فالأمر يقتضي أنْ تكون هي المرجعية وليس غيرها، وهو ما يتطلّب إنزال أشدّ العقوبات بمرتكبي الطائفية (حسب قانون لتحريمها وتعزيز المواطنة) سواءً بالدعوة إليها أو الترويج والتستّر عليها أو التهاون في مكافحتها أو إخفاء معلوماتٍ عنها.

قانونيًا حتى وإنْ بدا حكمًا غليظًا يمكن القول إنّ الطائفية والتمذهب (الذي يروّج علناً ضدّ الطوائف الأخرى)، أنْ يرتقيا إلى مصافّ جرائم الخيانة العظمى، ولا سيما إذا اقترنا بأفعالٍ وأنشطةٍ من شأنها أنْ تؤدّي إلى انقسامٍ في المجتمع ونشر الفوضى والاضطراب، واستخدام العنف والقوّة والتمرّد، وقد تقود إلى حربٍ أهليةٍ، خصوصًا في ظلّ استفزاز المشاعر الخاصّة، ودفعها باتّجاهٍ عدوانيٍّ ضدّ الآخر، الأمر الذي قد يصل إلى ما لا يُحمد عقباه! وبالطبع فإنّ الحكومات، ولا سيما التي تتعكز على الطائفية والطوائفية لإدامة بقائها تتحمّل المسؤولية الأساسية في ذلك.

وإذا كان الانتساب إلى الطائفة أمرًا طبيعيًا، مثل الانتساب إلى الدين وهي فرعٌ منه، أو الانتساب إلى الوطن، أو الأمّة، ولا سيما وأنّ الإنسان غير مخيّر فيها، فقد يولد الإنسان مسلمًا أو مسيحيًا وعربيًا أو غير عربيٍّ ومن منطقةٍ معيّنةٍ ومن طائفةٍ معينةٍ حسب الآباء والأجداد، فلو قدّر لنا أنْ ولدنا في الصين لأصبحنا صينيّين، ولو ولدنا في غواتيمالا لأصبحنا غواتيماليين، وكذلك لو ولدنا في فرنسا لأصبحنا فرنسيّين وهكذا، وفي كلّ ذلك لم يُسأل أحدٌ عن رغبته أين يولد وعلى أيّ قوميةٍ أو أيّ دينٍ أو أية طائفةٍ، تلك التي يصبح تغييرها مقروناً بقيود وضوابطَ قد تؤدّي إلى هلاكه!

وفي ظل النزعات المتطرّفة والمتعصّبة السائدة، يصبح التمترس وراء الطائفة والمذهب، بل ضدّ الآخر، إنّما يستهدف الحصول على امتيازاتٍ، خصوصًا إذا نحيّ مبدأ المساواة والمواطنة جانبًا، واعتمد التمييز لأسبابٍ طائفيةٍ أمرًا مرغوبًا في الحصول على المكاسب، ولعل مثل هذا الاستقطاب سيلحق ضررًا بحقوق الطوائف ذاتها وأفرادها وبالوطن والأمّة ككلّ، جماعات وأفرادًا وبقضية حقوق الإنسان مجتمعة، لأنه سيحابي ويميّز خارج مبادئ الدولة العصرية.

ولتعزيز قيم المساواة والمواطنة وتطويق الطائفية سياسيًا واجتماعيًا بعد تحريمها قانونيًا وتجريم دعاتها، ينبغي حظر العمل والنشاط السياسيّ، وتحت أيّة واجهاتٍ حزبيةٍ أو اجتماعيةٍ أو مهنيةٍ أو نقابيةٍ أو ما شابه ذلك، إذا كانت تسعى لنشر الطائفية أو المذهبية (التمييز الطائفيّ أو المذهبيّ)، بصورةٍ علنيةٍ أو مستترةٍ، خصوصًا بحصر الانتساب إلى ذلك الحزب أو المنظمة أو الجمعية أو تلك، بفئةٍ معيّنةٍ، بادّعاء تمثيلها أو النطق باسمها أو التعبير عنها.

كما لا بدّ من منع استغلال المناسبات الدينية للترويج للطائفية أو المذهبية، بغية إثارة النعرات والعنعنات بين الطوائف وإضعاف مبادئ الوحدة الوطنية و الهوّية الجامعة المانعة، التي أساسها الوطن والإنسان، ويقتضي ذلك أيضًا منع استخدام الطقوس والشعائر والرموز الدينية بما يسيء إلى الطوائف الأخرى، خصوصًا من خلال الإعلام المكتوب والمسموع والمرئيّ والإلكتروني، الأمر الذي يتطلّب على نحوٍ ملحٍّ إبعاد الجيش والمؤسّسات الأمنية ومرافق الدولة العامّة عن أيّة انحيازات أو تخندقات طائفيةٍ بصورةٍ خاصّةٍ وسياسية بصورةٍ عامّةٍ.

وإذا أردنا وضع اليد على الجرح فلا بدّ من حظر استخدام الفتوى الدينية لأغراضٍ سياسيةٍ، ولا سيّما انخراط رجال الدين فيها، خصوصًا إذا كانت تتعلّق بالشأن العامّ السياسيّ، وهذا الأمر ينطبق أيضًا على الجامعات والمراكز المهنية والاجتماعية والدينية والأندية الرياضية والأدبية والثقافية، التي ينبغي أنْ تكون بعيدةً عن أيّة اصطفافات طائفيةٍ أو مذهبيةٍ.

ومن باب حرية التعبير فإنّ نماذج بعض الفتاوى يمكن توظيفها ثقافيًا وسياسيًا ومجتمعيًا مثلما هي فتوى آية الله محمد حسين كاشف الغطاء[١٩] في مؤتمر القدس، التي مثّلت عاملًا جامعًا ورؤيةً مستقبليةً ليس للحركة الإسلامية فحسب، بل للحركة الوطنية العربية بجميع قواها وتياراتها واتّجاهاتها خصوصًا دعوتها التوحيدية لمناهضة المشاريع الاستعمارية والصهيونية، وكانت تلك النظرة الثاقبة سابقةً لأوانها. وكان الشيخ علي كاشف الغطاء قد دعا للمشاركة في مؤتمرٍ "بحمدون" دعت إليه دوائرُ ثقافيةٌ أميركيةٌ، وقد اعتذر من عدم الحضور، وكان موقفه منسجمًا مع تطلّعات الحركة الوطنية، وخصوصًا عندما برّر عدم حضوره بـ (كرّاس) صدر بعنوان "المثل العليا في الإسلام لا في بحمدون"، والذي كان له تأثيرٌ كبيرٌ في الخمسينيات[٢٠].

وبالطبع فإنّنا لا نستطيع أنْ نحرّم التعبير عن الرأي، دون أنْ يعني مثل هذا الرأي ملزماً للدولة أو لفريقٍ دينيّ، خصوصًا إذا كان يؤثّر على الفريق الآخر يمكن أنْ ندرج ذلك ضمن حرية الرأي والتعبير، خصوصًا في القضايا الوطنية والعربية حيث يحقّ لجميع قادة الرأي والضمير الاجتهاد وحق التعبير، وإذا كانت فتوى رجل الدين تمتاز بالتجرّد وعدم الإغراض، فسيكون لها أكثر من مغزًى وأعمق دلالةً ولكن تكون فتاوى غُبّ الطلب، للمحلَّل أو المحرَّم حسب تعبير فؤاد مطر في كتابه التوثيقي العميق " ألف فتوى وفتوى"[٢١]، خصوصًا ونحن في عصر العولمة، ولعلّ مثل هذا الأمر يدعو إلى إعادة النظر بمفهوم الفتوى والحق في إصدارها، علاوةً عن تبعاتها القانونية، خصوصًا ما يمكن أن تسبّبه من توتّرات وصراعاتٍ، ولا سيّما في إذكاء نار الطائفية أو زيادة الشحن والاستقطاب المذهبيّ والدينيّ، أو التسبّب في العزل السياسيّ والتهميش والإقصاء، فتلك بلا أدنى شك تدخل في باب إثارة الفتن التي يحاسب عليها القانون بأشدّ العقوبات.

---

[١٩] يعتبر آية الله محمد حسين كاشف الغطاء من دعاة الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب، وقد ألقى كلمة في مؤتمر القدس العام ١٩٣١ دعا فيها لاستبدال الحج من مكة إلى القدس تضامنًا مع عرب فلسطين ودعماً لانتفاضة البراق وتنبيهًا لخطر الصهيونية على المستوى العربي والعالمي. جمع بين الفقه والأصول والتاريخ والأدب وامتاز بعلم الكلام وفن المناظرة، وقد قارنه الدكتور عبد الرزاق محي الدين بالشريف المرتضى والجاحظ وأبو حيّان التوحيدي في منزلته الثقافية، له كتب في علوم القرآن وتفسيراته والحديث والسيرة النبوية وآل البيت والفقه والأصول والفلسفة وعلم الكلام والعقائد والرجال والتراجم والجغرافية والترحال والتاريخ والسياسة والأدب والشعر.

[٢٠] عقد المؤتمر في بحمدون "لبنان" العام ١٩٥٤ وقد قامت الحركة اليسارية في العراق بتوزيع كراس كاشف الغطاء والترويج له في حينها.

[٢١] فؤاد مطر، **ألف فتوى وفتوى** (بيروت: الدار العربية للعلوم– ناشرون، ٢٠٠٩).

إنّ بناء دولةٍ مدنيةٍ ديمقراطيةٍ عصريةٍ، واحترام حقوق الإنسان وحقوق المواطنة كاملةً، يقتضي وضع حدّ للطائفية السياسية تمهيدًا لتجريمها لتحريمها ومعاقبة القائمين عليها أو الداعين لها أو المتستّرين عليها، وهي الطريق الأمثل للوحدة الوطنية و الهوّية الجامعة– المانعة وحسب زياد الرحباني "يا زمان الطائفية.. خليّ إيدك على الهوّية"!

مسودة